

رياض سلامة يردّ على تهمة الاختلاس الموجهة إليه

تقدّم محافظ المصرف المركزي في لبنان، المشتبه به بالإثراء غير المشروع، بشكوى ضد مجهول بتهمة التّشهير

تحقيقات جنائيّة، وسلسلة من المداهمات، وتجميد أصول في فرنسا وألمانيا وسويسرا ولوكسمبورغ... يبذل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، المتخبّط في عاصفة قضائيّة منذ أشهر، قصارى جهده لاستعادة السيطرة، إذ تقدّم بشكوى في حزيران/يونيو الفائت أمام محكمة مدينة ليون ضدّ مجهول بتهمة "الافتراء"، و"الشروع في الاحتيال على القضاء". وبشكل من أشكال الحياة الاقتصاديّة في الشرق الأوسط، يرأس هذا الفرنسي-اللبناني البالغ 72 عامًا، المؤسسة الماليّة في بيروت منذ عام 1993 من دون توقّف. وفي حين يريزح البلد تحت أزمة لا نظير لها، يرى نفسه موضع اتهام بالإثراء غير المشروع. إذ تقدّمت في فرنسا منظمّتان غير حكوميّتان بشكوى ضدّه عام 2021 أمام مكتب المدعي العام الماليّ، لا سيّما بتهمة تبييض الأموال، وإخفاء المسروقات والاحتيال.

و أشعل تقرير أصدرته عام 2016 شركة كريستال غروب إنترناشيونال (كريستال الإنتمانيّة) المتخذة مقرّاً لها في مدينة ليون والمختصّة في التّحريّات الاقتصاديّة، الشرارة الأولى. إذ تفجّرت الفضيحة عندما تسرّب محتواه المؤلّف من 12 صفحة إلى الصحافة اللبنيّة عام 2020. وأتهم رياض سلامة باختلاس أكثر من ملياريّ دولار لمصلحته الشخصيّة، ولبعض المقرّبين منه، على الرّغم من غياب أي دليل قطعيّ في المستندات المرفقة بالوثيقة. لكنّ الأكثر ذهولاً لم يأت بعد. فبعد مضيّ أيّام على نشر تلك المعلومات المُراد منها أن تكون ناسفة، يدحض رئيس مجموعة كريستال كيفين ريفاتون، وبشكل علنيّ، أن يكون الفاعل. ثمّ صرّح قائلاً: "ليس لي أو لأي من موظّفي أي علاقة في كتابة التقرير المنشور على مواقع التواصل الاجتماعيّ في لبنان".

وتأتي اليوم شهادة خطيّة مُشار إليها في شكوى رياض سلامة لتوجّج الاضطراب. وتتبع من شخص يقَدّم نفسه بصفته موظّف في مجموعة كريستال. ويروي أنّه، وفي مستهلّ عام 2016، تقدّم أربعة رجال إلى مقرّ الشركة بهدف تمويل تحقيق. وأعربوا عن رغبتهم في التأكيد على الاختلاسات الماليّة التي تستهدف الحاكم. تمكّن شاهد منهم من التّعريف على أحدهم، وكان أعرب عن استعداده لوضع نفسه في خدمة العدالة، بصفته مسؤول رفيع المستوى في وزارة الماليّة اللبنيّة، معروف بعداوتة تجاه المصرفيّ. وبرهن الجميع عن إصرار للحصول على نتيجة سريعة. ولم يستجب كيفين ريفاتون، حتّى بعد التماس صحيفة الأحد في أكثر من مناسبة.

أصول مجدّدة بقيمة 120 مليون يورو

غير أنّه جرى الاحتفاظ بهذا التّقرير كعنصر بيّز فتح تحقيق يستهدف رياض سلامة؛ وتطلّب الأمر احتجاز أخيه رجا بضعة أسابيع خلف القضبان في الرّبيع قبل الإفراج عنه مجدّداً. وفي فرنسا، وسويسرا، توجّج هذه الصّفحات، غير المعروفة الآن، شكوك الكثير من المنظمّات غير الحكوميّة التي تضيف إليها نتيجة تحقيقاتها الخاصّة. وفي باريس، قدّمت جمعيّة شيربا وتعاونيّة ضحايا الممارسات الاحتياليّة والجرميّة دعوى لدى مكتب المدعي العام الماليّ. و تفصّلان في شكواهما ممتلكات الحاكم، وممتلكات أخيه، وابنه، وواحدة معاوناته: أسهم، وأملاك عقاريّة في باريس وفي أنتيب، ويرتفع المجموع إلى عشرات الملايين من اليورو، وهو "مبلغ لا يتناسب مع الأجور التي تقاضاها رياض سلامة مع ومرتبّاته الرّسميّة"، بحسب تقديرهما. وقد شرح هذا الأخير أنّه، وعند تعيينه على رأس البنك المركزيّ عام 1993، كان يملك ثروة شخصيّة بلغت قيمتها 23 مليار دولار، قام باستثمارها منذ ذلك الحين.

أدت التّحقيقات المختلفة التي بدأت في أوروبا إلى تجميد الأصول بمبلغ إجماليّ يبلغ 120 مليون يورو تقريباً. وتشمل، في باريس، مجموعتين عقاريّتين بقيمة 16 مليون يورو. واستهدفت أيضاً حسابات مصرفيّة في فرنسا وموناكو بمبلغ وقدره 46 مليون يورو. أمّا في بروكسل، فمبنى، وممتلكات ثلاث في ميونيخ وهامبورغ، و11 مليون يورو في مصارف لوكسمبورغ. وطعن محامي رياض سلامة، بيار أوليفيه سور، في هذه التّدابير.

ينكر الحاكم اقترافه جنائية. وهو، بحسب محيطه، ضحية صراعات بين اللبانيين. ويتجلّى بقوّة الدور الذي تودّيه القاضية غادة عون، المفترض أن تكون مقرّبة من عشيرة الرّئيس اللبانيّ المعادي لرياض سلامة. وفي نيسان/أبريل، استهدفت قاضية الصّلح المدعّوة إلى النّدوة حول الفساد، التي نظّمها عضو مجلس الشيوخ (اتحاد الوسط) ناتالي غوليه مع رجل الأعمال اللبانيّ عمر حروفش، وبشكل علنيّ، ابنة بلدها على القناة التّلفزيونيّة التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسيّ. وكشفت الصّحافة للتوّ في بيروت عن نتائج عمليّة التّدقيق في حسابات شركة الخدمات الاستشاريّة كاي بي أم جي (KPMG) التي تناولت حسابات مصرف لبنان من عام 2015 إلى 2019: ولم يُعثَر على أي جنابة. يُجرى حالياً تقييم ثانٍ يتناول عاميّ 2020 و2021.